

هوية إسطنبول المعقدة تجذب الجواسيس ومافيا القتلة

الإيرانيين في إسطنبول. وهذه ليست أول مرة يقع فيها أحد ضحية لذراع طهران الطويلة في شوارع إسطنبول منذ "الثورة الإسلامية الإيرانية" التي أطاحت بالشاه.

قبل عام تقريبا، أطلق عملاء إيرانيون يعملون انطلاقاً من القنصلية في إسطنبول، النار على مسعود مولاي فاردانجاني بعد أن تحدث منتقدا الحرس الثوري الإيراني قبل أن يفر إلى تركيا. كما قتل سعيد كريميان، المسؤول في التلفزيون الإيراني، في جريمة قتل على يد عصابات في 2017، وكان المشتبه به الرئيسي هو النظام الإيراني.

توضح كل هذه الأعمال كيف أن إسطنبول وقعت ضحية لجغرافيتها الاستراتيجية، لكنها أيضاً تكشف عن الجغرافيا السياسية والأنظمة الخطيرة التي تلعب في كواليسها الخفية.

وعلى الرغم من العلاقات الودية مع انقرة، هناك مخزون عميق من الشكوك بين هذه الأنظمة حول التقارب التاريخي لتركيا مع الغرب. وفي بعض الحالات، سواء كانت مخاوف حقيقية أو متخيلة من التعاون مع المعارضين، قاد هذا التخوف هذه الأنظمة إلى تولي زمام الأمور بأيديها، حتى لو كان ذلك يعني إراقة الدماء في شوارع إسطنبول.

وربما تكون روسيا هي الجاني الواضح في هذه المؤامرات.

الاستخبارات التركية قادرة على العمل ضد المجرمين، لكن الاعتبارات الأكبر تلغي أي حاجة لقيام بذلك

وكتب الصحافيان أندريه سولداتوف وإرينا بوروغان في كتابهما "دا نيو نيويبيتي" عن المخابرات الروسية، أن تركيا "أنهت منذ فترة طويلة بتقديم الدعم إلى المتمردين الشيشان، لاسيما وأن العديد منهم يعيشون كلاجئين في البلاد، ومخلفهم في إسطنبول.

وعلى مر السنين، قتل عملاء روس العديد من عناصر من الشيشان في أنحاء إسطنبول دون الخضوع لأي عواقب وخيمة على الرغم من الاعتقالات التي تمت في بعض الحالات. وفي الكثير من الأحيان يتم إطلاق سراحهم بهوء

وإعادتهم إلى روسيا وفي بعض الحالات تم ربطهم باعتقالات أخرى في أوروبا، وهو ما كشف عنه موقع الأخبار الاستقصائي "بيلينغ كات".

وتمكن إيران أيضا من الإفلات من أي مساءلة عن أفعالها في تركيا. ولم تلم السلطات التركية إيران بشكل مباشر في أي من الحالات التي قتل فيها معارضوها أو تم اختطافهم، لكنها فضلت تقديم تسريبات لوسائل إعلام دولية تشير بأصابع الاتهام إلى طهران كما كان الحال مع اختطاف شعب.

قد لا يكون السبب الذي يجعل أفراد العصابات في إسطنبول قادرين على الإفلات من العقاب في نفس الوقت له علاقة بفاعلية أجهزة الأمن التركية. ووفقا للعديد من الخبراء، من المحتمل أن تكون أجهزة الشرطة والاستخبارات التركية قادرة على العمل ضد القتل المستأجرين داخل حدودها، لكن الاعتبارات الأكبر تلغي أي حاجة إلى القيام بذلك.



كواليس المدينة مثيرا للقلق

نيكولاس مورغان
صحافي مخصص بالشأن
التركي والروسي



إسطنبول - في التاسع من أكتوبر الماضي، وصل حبيب شعب، وهو معارض عربي إيراني يعيش في السويد، إلى إسطنبول مخططا لمقابلة امرأة في موعد رومانسي باكب مدينة في تركيا. وفور وصوله تقريبا، تم تخدير شعب وتهريبه عبر الحدود إلى إيران، التي ظهر بها بعد يومين على التلفزيون الحكومي للاعتراف بتورطه في عمليات إرهابية.

كانت عملية الاختطاف هذه هي الأحدث في سلسلة من الأعمال السرية والجريئة التي كانت تجري في إسطنبول. وما تسلسل الضوء عليه هذه الأحداث هو هوية إسطنبول المعقدة التي يفترض أنها ملاذ آمن للمعارضين السياسيين، ومركز اقتصادي، وهدف للعناصر الخطرة من جميع أنحاء منطقتها المضطربة.

تعتبر مدينة إسطنبول التاريخية، مركزا تجاريا يربط أوروبا بآسيا ما يعزز من مكانتها كقوى محافظة في تركيا. ومع ذلك، ومع نمو مكانة تركيا السياسية والاقتصادية على مر السنين، اكتسبت إسطنبول جاذبية معينة لدى الجواسيس والقتلة وأفراد العصابات للعمل بها.

ومثلما تمنحها جغرافية تركيا دورا قياديا في التجارة، فإنها تلعب نفس الدور بالنسبة إلى الخفي كطريق رئيسي لتهريب المخدرات ووجهة لغسيل الأموال مع كون إسطنبول مركزا للكثير منها. يعزز الدخول من دون تأشيرة، للكثير من القادمين من أغلب دول العالم، جاذبية إسطنبول في عين المافيات التي تسعى إلى الاستفادة من اقتصاد الظل.

يتملك رجال العصابات الأتراك تاريخا طويلا من حروب فرض النفوذ في أنحاء المدينة، لكن تنضم إليهم عصابات الجريمة، ولاسيما تلك المنتمية إلى الاتحاد السوفييتي السابق، والتي يجلب أفرادها معهم مجموعة من الخلافات الخاصة بهم.

ومن الأمثلة البارزة على ذلك حالة روفشان جانيف، وهو رجل مافيا أذري، مطلوب لإرتكابه جرائم متنوعة في روسيا وإيطاليا. وقد اتهم بالوقوف وراء اغتيال عزاب المافيا الروسية بعد إصابة من قناص في عام 2013، وقتل بالرصاص في منطقة بشيكتاش بعد ثلاث سنوات كتشفية حساب.

استمرت هذه المحملة حتى عام 2020 مع إحباط السلطات التركية عدة محاولات لاغتيال رجل عصابات أذري آخر يُدعى نادر ساليكوف، وقد اتهم بتدبير مقتل جانيف.

وفي يناير، اعتقلت شرطة إسطنبول أعضاء من المافيا الروسية وصلوا إلى المدينة لقتل ساليكوف، وبعد تسعة أشهر، تم اعتقال زعيمهم، وهو رجل عصابات جورجي يُدعى غورام تشيكالازره، مرة أخرى بسبب تورطه في هذه المؤامرة.

وقتل ساليكوف في أغسطس في منتجع أنطاليا الجنوبي على يد أحد حراسه الشخصيين، ويَزعم أن من اتخذ قرار قتله هو زعيم مافيا من أوزبكستان.

إذا كان دور إسطنبول في عالم الجريمة العالمي هو أحد الآثار الجانبية السلبية لثورتها الاقتصادية، فإن دورها كملاد آمن للمعارضين السياسيين في المنطقة يجعلها عبئا خاصا بها.

ومن المتوقع أن يؤدي اختطاف شعب إلى إثارة الإحباط في نفوس المعارضين

الانسحاب الأميركي الثاني يجعل العراق بؤرة ساخنة وقودها بيد إيران

رأس المال السياسي المحدود يضع مشاكل العراق في آخر جدول الرئيس المنتخب جو بايدن



الانسحاب الأميركي يعزز النفوذ الإيراني في العراق

والاقتصادية والأمنية الواسعة بالفعل في العراق قد وضعها في موقع رئيسي للاستفادة من أي انسحاب أمريكي. إلا أن أغلب العراقيين يرون في رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي شيئا من "القوة" التي لم يمتلكها رؤساء الكوماندات السابقة في مواجهة أزع إيران من الميليشيات، والأزمة المتصاعدة منذ أيام مع الميليشيات التي تهدد باستيلاء الدولة وقصف ميني السفارة الأميركية في بغداد، رسالة مفيدة لإدارة بايدي لتقديم الملف العراقي ضمن أولوياتها.

ويمنح قرب إيران من العراق ووجود أحزاب وميليشيات مسلحة تدين لها بالولاء، الحافز والقدر على ممارسة طهران المزيد من الضغط في البلاد، وهو من ضمن أحد أهداف إيران الاستراتيجية الرئيسية لمنع العراق من أن يصبح جارا مستقلا وقويا ومعاديا كما كان في عهد صدام حسين.

وتمنح هذه العوامل إيران ميزة عن القوى الإقليمية الأخرى مثل تركيا أو السعودية، التي لديها حوافز مختلفة لتوسيع نفوذها في العراق، لكنها تفتقر إلى المزايا التي تتمتع بها إيران.

وعلى الرغم من أنها لن تنسحب بالكامل، إلا أن تراجع الوجود الأميركي في العراق سيضعف نفوذها في البلاد، ويجعل من الصعب على الولايات المتحدة تحقيق أهداف سياسية مستقبلة إضافية في بغداد، مما يساهم كذلك في استمرارية حالة عدم الاستقرار السياسي.

ويقول آبي حنا "تراجع الوجود الأميركي في العراق يعني أن بغداد ستدع عن قوى خارجية أخرى للحصول على دعم اقتصادي وسياسي إضافي، مما يفتح الباب أمام اللاعبين الرئيسيين خارج الشرق الأوسط - مثل الصين وروسيا - لتوسيع نفوذهم في البلاد".

وستسعى الجهات الفاعلة العراقية الأخرى أيضا إلى ملء الفراغ الناجم عن تراجع النفوذ الأميركي، مما يخلق المزيد من نقاط الاحتكاك السياسي بين الجماعات المتنافسة في بيئة سياسية محلية منقسمة ومضطربة بالفعل. وهذا من شأنه أن يفاقم مشاكل العراق الاقتصادية.

ويجمع مراقبون على أن تؤدي التحركات الأميركية المموسة لتقليص الوجود العسكري الأميركي إلى تشجيع الفصائل العراقية التي دعت إلى انسحاب أميركي كامل، وهذا التشجيع لفصائل معارضة للوجود الأميركي في البلاد سيجعل من الصعب على واشنطن تحقيق أهداف سياسية أخرى في العراق.

وفي الأشهر المقبلة - كما يبدو - سيكون هناك صراع مع النفوذ الإيراني المتزايد في العراق والذي جعل البلاد نقطة ساخنة ستحتدم فيها التوترات الأميركية الإيرانية مرة أخرى، وهذا سبب كاف يجعل بايدن يفكر كثيرا قبل اتخاذ قرار انسحاب قوات بلاده من العراق.

القوى الممثلة لأحزاب وميليشيات إيران، في يناير 2020 يطالب العراق بطرد جميع القوات الأجنبية، وهو قرار أشار توقيفه في أعقاب القتل المستهدف للسواء الإيراني قاسم سليمان في بغداد على يد الولايات المتحدة إلى أنه يستهدف الولايات المتحدة بشكل واضح.

والقوات نظرا للتهديد الإرهابي في سوريا والعراق.

انسحاب أم بقاء في العراق

ستكون لدى إدارة بايدن مساحة أكبر للتراجع عن الانسحاب من العراق

من غير الواضح أن يكون العراق على رأس جدول أعمال جو بايدن

أنا بورشفسكايا

توماس آبي حنا

وتقول أنا بورشفسكايا الزميلة في معهد واشنطن، "سيكون من غير الواقعي توقع أن يكون العراق على رأس جدول أعمال بايدن نظرا للأولويات الأميركية المحلية المهيمنة ورأس المال السياسي المحدود بشكل عام عندما يتعلق الأمر بالعراق".

ومع ذلك، يرى بايدين وأنتوني بلينكين، الذي اختاره الرئيس الأميركي المنتخب وزيرا للخارجية ووصف بأنه "أقرب مستشاريه وأكثرهم ثقة"، أن روسيا والصين تندرجان ضمن أولويات السياسة الخارجية، ولذلك لديهما فرصة لتبني نظرة إستراتيجية طويلة تجاه العراق.

واستمرار السياسة الخارجية الأميركية في التحول نحو المنافسة بين القوى العظمى، لن يؤدي إلى دعم الأمن والديمقراطية في العراق وإلى كبح المطامع الإيرانية فحسب، بل إلى الحد من موهجات روسيا والصين أيضا في هذا البلد.

وسيق أن أصدر البرلمان العراقي قرارا تحت ضغط

وتتفهم إدارة بايدين المخاطر المحتملة لانسحاب أميركي كامل وستسعى إلى تجنب هذه المخاطر من خلال الحفاظ على وجود عسكري محدود. وفي غياب أزمة أمنية وجودية أخرى في العراق، من غير المرجح أن تعكس الولايات المتحدة مسارها بالكامل وتزيد من وجودها العسكري.

وتعد إيران القوة الخارجية التي لديها الحافز الأكبر والقدرة على توسيع قوتها ونفوذها في العراق، والتي ستكون قادرة على القيام به في ظل تضائل الوجود الأميركي.

ولطالما دفعت الضرورات الجيوسياسية إيران إلى السعي لفرض المزيد من النفوذ في العراق، في حين أن روابطها السياسية

بناير القادم، أن نهج إدارته تجاه العراق لا يزال غير مؤكد. ففي التصريحات العلنية التي أدلى بها حتى الآن، لم يذكر الشيء الكثير عن العراق باستثناء التعهدات بإنهاء "الحروب الأبدية" وسحب القوات الأميركية من الشرق الأوسط مع الإقرار بضرورة إبقاء بعض القوات نظرا للتهديد الإرهابي في سوريا والعراق.

انسحاب أم بقاء في العراق

ستكون لدى إدارة بايدن مساحة أكبر للتراجع عن الانسحاب من العراق

من غير الواضح أن يكون العراق على رأس جدول أعمال جو بايدن

أنا بورشفسكايا

توماس آبي حنا

وتقول أنا بورشفسكايا الزميلة في معهد واشنطن، "سيكون من غير الواقعي توقع أن يكون العراق على رأس جدول أعمال بايدن نظرا للأولويات الأميركية المحلية المهيمنة ورأس المال السياسي المحدود بشكل عام عندما يتعلق الأمر بالعراق".

ومع ذلك، يرى بايدين وأنتوني بلينكين، الذي اختاره الرئيس الأميركي المنتخب وزيرا للخارجية ووصف بأنه "أقرب مستشاريه وأكثرهم ثقة"، أن روسيا والصين تندرجان ضمن أولويات السياسة الخارجية، ولذلك لديهما فرصة لتبني نظرة إستراتيجية طويلة تجاه العراق.

واستمرار السياسة الخارجية الأميركية في التحول نحو المنافسة بين القوى العظمى، لن يؤدي إلى دعم الأمن والديمقراطية في العراق وإلى كبح المطامع الإيرانية فحسب، بل إلى الحد من موهجات روسيا والصين أيضا في هذا البلد.

وسيق أن أصدر البرلمان العراقي قرارا تحت ضغط

وتتفهم إدارة بايدين المخاطر المحتملة لانسحاب أميركي كامل وستسعى إلى تجنب هذه المخاطر من خلال الحفاظ على وجود عسكري محدود. وفي غياب أزمة أمنية وجودية أخرى في العراق، من غير المرجح أن تعكس الولايات المتحدة مسارها بالكامل وتزيد من وجودها العسكري.

وتعد إيران القوة الخارجية التي لديها الحافز الأكبر والقدرة على توسيع قوتها ونفوذها في العراق، والتي ستكون قادرة على القيام به في ظل تضائل الوجود الأميركي.

ولطالما دفعت الضرورات الجيوسياسية إيران إلى السعي لفرض المزيد من النفوذ في العراق، في حين أن روابطها السياسية

مع أن كل الإشارات الأولية توحى بأن إدارة الرئيس المنتخب جو بايدن لن تضع الملف العراقي على طاولة أولوياتها للأشهر الأولى، إلا أن ذلك يعني أيضا أن أي تهاون أميركي مع أذرع إيران في العراق يحول البلاد إلى بؤرة ساخنة يكون وقودها بيد طهران.

بغداد - لا يبدو رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي سعيدا بما آلت إليه أمور الرئاسة الأميركية، فخصم إيران الشرس دونالد ترامب سيغادر البيت الأبيض في غضون أسابيع. وستضاف إليه أيضا الخطة الموضوعية على جدول إدارة الرئيس المنتخب جو باين والتي تقضي بتقليص الوجود الأميركي في العراق بسبب الضغوط السياسية المحلية.

ومع أن خبرة الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدين بالملف العراقي كبيرة جدا، وسبق له أن أشرف عليه شخصيا عندما كان نائبا للرئيس باراك أوباما، إلا أن قيمة هذا الملف تراجعت كثيرا منذ

الانسحاب العسكري من البلاد عام 2011. ولا يرتفع في بغداد سقف التوقعات الخاصة بإدارة بايدين في الملف العراقي كثيرا، لأن التقديرات تشير إلى أن الرئيس الجديد سينتقل بضعة ملفات داخلية خانقة، أبرزها الركود الاقتصادي الناجم عن جائحة كورونا. وسيجعل هذا مساحة لإيران ووكلائها وغيرهم لكسب المزيد من النفوذ في العراق.

وقد يجد اصداق الولايات المتحدة في العراق، ولاسيما رئيس الجمهورية برهم صالح ورئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، أنفسهم تحت الضغط فيما لو أطلقت تسوية أميركية جديدة بد الميليشيات في هذا البلد وانسحب ما تبقى من القوات الأميركية، ما ينسف جميع المكاسب التي تحققت في عهد الرئيس دونالد ترامب، بما فيها الضغط على أذرع إيران في العراق من الميليشيات المارقة وفق وصف وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو.

تخفيض عدد القوات

بعد زيادة القوات الأميركية في العراق عام 2007، خفضت إدارات جورج بوش وباراك أوباما ودونالد ترامب لاحقا عدد القوات الأميركية، فيما عدا الاستثناء الذي حدث عندما أجبرت إدارة أوباما على عكس مسار انسحابها عام 2011 بعد صعود تنظيم داعش.

ويواجه بايدين ضغوطا طويلة الأمد من الجناح اليساري للحزب الديمقراطي لإلغاء الأولوية للعراق كهدف من أهداف السياسة الخارجية، والرئيس المنتخب نفسه لديه تاريخ كان يدعو فيه الولايات المتحدة إلى تقليص وجودها في العراق، وعلى الأخص عندما خدم نائبا للرئيس.

وبالمثل، فإن القيادة المركزية الأميركية لديها هدف معلن يتمثل في تقليص الوجود الأميركي في العراق بحلول عام 2023، خلال فترة بايدين.

ويركز برنامج السياسة الخارجية الحالي لبايدين على قضايا أخرى مثل المنافسة مع الصين، وإعادة العلاقات مع الحلفاء الأوروبيين في الناتو والاتحاد الأوروبي، ومعالجة قضايا المناخ كأهداف أكثر أهمية للسياسة الخارجية. كما أن العراق لا يظهر حتى في خطة السياسة الخارجية المنشورة

لبايدين، والتي تشير بشكل غير مباشر فقط إلى القضية بالقول إن الإدارة تنوي "إنهاء الحروب إلى الأبد".

إلا أن مراقبين يرون، مع اقتراب موعد تنصيب بايدين في العشرين من

